واستخدام سلاح النفط بشكله الاولي ، لتؤكد ضرورة وجود هذا الحل « البديل والمكمل » ، وتزيد اهتمام الامبريالية الاميركية بتقوية العسكرية الايرانية .

وتلاقي السياسة الاميركية ازاء ايران تشجيعا كبيرا في اوساط «المجموعة الصناعية ـ العسكرية» المسيطرة في الولايات المتحدة . فهي تضمن بيع كميات كبيرة من الاسلحة لزبون مضمون يدفع نقدا، وتمتص فائض العملة الاجنبية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط الايراني بنسبة ٣٠٠٪ ، وتخلق قوة عسكرية قادرة على حماية المصالح النفطيةالاميركية في الشرق الاوسط ، وتمنع الدول العربية من استخدام نفطها كسلاح اقتصادي فعال ، وتضع امام الدول العربية التقليدية تحديا عسكريا يدفعها الى التفكير الجدي بتقوية جيوشها وتطوير تسليحها ، وشراء كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات الاميركية ، الامر الذي يضاعف امكانات تأثير البيت الابيض على سياسة هذه الدول ، ويؤمن امتصاص مليارات الدولارات الفائضة التي تملكها .

ولقد كان خبراء البنتاغون يعتقدون ان مصانع الاسلحة الاميركية ستحتكر بشكل كامل تقريبا اسواق السلاح في الدول العربية البترولية ، نظرا لقيود الحظر التي فرضتها فرنسة على تجارة الاسلحة بعد حرب ١٩٦٧ ، ونظرا لوجود اسباب ايديولوجية تمنع هذه الدول من شراء السلاح السوفياتي . ولكن قيام فرنسة فاليري جيسكار ديستان برفع الحظر الفرنسي عن بيع الاسلحة الى الشرق الاوسط في ٢٨ آب ١٩٧٤ ، سيشجع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج على شراء سلاح فرنسي لجيوشها ،ولجيوش دول المجابهة ايضا، وسيجعل فرنسة قادرة على منافسة الولايات المتحدة بالنسبة الى مبيعات البند الثاني ، بعد ان كانت تنافسها في مبيعات البند الاول فقط . اما بالنسبة الى العراق ، فانها ستفكر جديا ولا شك بشراء السلاح الفرنسي الى جانب السلاح السوفياتي طالما انه سيكون بوسعها استخدام هذا السلاح في المعركة ضد اسرائيل ، كما سيكون بوسعها تقديمه الى دول المواجهة لتستخدمه ، دون قيود ، في معركة التحرير المصيرية .

ان تكديس الاسلحة المتطورة في ايران امر بالغ الخطورة ، وخاصة اذا اغرت القوة العسكرية المتعاظمة الشاه الى سلوك سياسات مغامرة في منطقة الخليج العربي الحساسة . وقد لا يستطيع الشاه تهديد الدول العربية المجاورة بحرية كاملة ، والدخول معها بصراع طويل الامد ، نظرا لوجوده على مقربة من الاتحاد السوفياتي ، وعدم رضا الشعب عنه ، ووجود أقليات بلوشية وكردية وعربية تنتظر انشغاله خارجيا لتخلق له المتاعب في الداخل ، ولكن وجود قوة عسكرية ايرانية كبيرة على الجناح الشرقي للوطن العربي، يشكل في حد ذاته تهديدا يجبر العرب على اقتطاع جزء اضافي من امكاناتهم وتكريسها للتسليح، بدلا من تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمنع الدول العربية من حشد كل قواتها العسكرية في الصراع مع اسرائيل ، ويفرض عليها تجميد قسم من هذه القوات لصد الخطر الكامن في الشرق .

ان خطوط اللعبة الاميركية واضحة للعيان ، فهي تحاول ، بميكافيلية لا ريب فيها ، تسليح ايران والدول العربية النفطية بآن واحد . ولقد كان بوسعها ان تبرر عملها في الماضي بانها « لن تسمح للسلاح الاميركي بان يقتل في الشرق الاوسط » ، ولكن احداث قبرص ، واقتتال حلفاء الامس من اتراك ويونانيين ، بسلاح اميركي ، يسقط هذه الحجة ، ويبدد الدافع الاخلاقي الاميركي المزعوم ، ويكشف الدافع الاقتصادي للعملية .

ولا يمكن ان تنجح الخطة الاميركية ، وتحقق كل اغراضها السياسية والاقتصادية ، الا اذا استطاع البنتاغون تأمين التفوق العسكري الايراني على السعودية والكويت ودول الخليج والعراق معا . وقد كان من الممكن تحقيق ذلك لو ان الولايات المتحدة تحتكر اسواق السلاح في هذه الدول . ولكن وجود الاتحاد السوفياتي وقدرته على تزويد العراق اساسا ، والكويت جزئيا باسلحة متطورة ، ووجود فرنسة وقدرتها على تزويد الدول الاربع بمثل هذه الاسلحة ، وامتلاك هذه الدول لرصيد كبير من المال ، يحرم الولايات المتحدة من امكانية خلق ايران الاقوى من جاراتها العربية .